

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الأولى
الجلسة ٣١
المعقودة يوم الخميس
٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

UNEPADV

DEC 5 7 1990

UNEPADV

محضر حرفي للجلسة الحادية والثلاثين

الرئيس :

السيد رانا

(نيبال)

المحتويات

النظر في مشاريع القرارات المتعلقة ببنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح
والبت فيها

Distr. GENERAL
A/C.1/45/PV.31
27 November 1990

ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج
التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة
بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع
واحد من تاريخ نشرها الى :
Chief of the Official :
Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United
Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب
مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

وترحب حكومتي أيضا بالتقدم الذي أحرز مؤخرا في المفاوضات السوفياتية الأمريكية الشنائية بشأن تخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية ، سواء كانت موزوعة على الأرض أو في الجو أو في البحر . ونلاحظ أيضا بارتياح اقتراح إجراء مفاوضات سوفياتية أمريكية جديدة بشأن تخفيض منظومات الأسلحة النووية الأقصر مدى .

إلا أن الحقيقة تبقى أنه ينبغي أن تبحث الأسلحة النووية البحرية دون الاستراتيجية بحثا مناسبا في مفاوضات نزع السلاح . والأسلحة النووية الموزوعة في البحر والموجهة نحو أهداف على اليابسة تثير مشاكل خاصة في مدد الاتفاقات الخاصة بالقوات البرية و/أو القوات الجوية . إذ لا ينبغي التحايل على هذه الاتفاقات ، بوزع قوات بديلة في البحر .

والسويد تدعو جميع الدول لاتخاذ تدابير من جانب واحد و/أو البدء في مفاوضات لحظر جميع الأسلحة النووية من على جميع السفن والغواصات ، عدا الغصات التي يتفق عليها على وجه التحديد ، بوصف ذلك إجراء مؤقتا إلى أن يتحقق تجريد القوات البحرية من الأسلحة النووية تجريدا تاما . وفي هذا الإطار ، ينبغي حظر جميع القذائف الانسيابية المجهزة برؤوس نووية التي تطلق من البحر حظرا كاملا .

وهذه التدابير تتمشى مع الاتفاق المعلن بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية لإجراء مفاوضات شنائية "يرجى أن تسفر في النهاية عن إزالة الأسلحة النووية إزالة تامة من كل مكان" .

والسويد تقترح الآن إجراء مفاوضات ، شنائية أو متعددة الأطراف ، بشأن حظر الأسلحة النووية غير الاستراتيجية من البحار .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل البرازيل

الذي سيعرض مشروع القرار A/C.1/45/L.54 .

السيد أراوجو كاسترو (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : يشرف

وفد البرازيل أن يعرض مشروع القرار A/C.1/45/L.54 ، المعنون "مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في افريقيا ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع

(السيد أراوجو كاسترو ، البرازيل)

السلاح في آسيا والمحيط الهادئ ومركز الأمم المتحدة الاقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي". وقد شارك في تقديم مشروع القرار كل من تونس نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية ، والبرازيل نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، كما ساهمت في تقديمه اندونيسيا ، وإيران (جمهورية - الإسلامية) ، وبابوا غينيا الجديدة ، وباكستان ، وتايلند ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، وسري لانكا ، وسنغافورة ، والصين ، والغليبين ، وفيت نام ، وميانمار ، ونيبال ، واليمن .

ويستهدف مشروع القرار بصورة أساسية تقوية دور المراكز الاقليمية الهام في التأكيد على أهداف الحملة العالمية لنزع السلاح .

لقد أبرزت التغييرات المثيرة التي دارت على الساحة الدولية قيمة الحوار والتفاهم والتعاون بوصفها أدوات ضرورية في العلاقات بين الدول . وهذه الروح على وجه التحديد هي التي يستوحيا منذ فترة من الزمن مشجعو أنشطة المراكز الاقليمية .

وتشكل أعمال هذه المراكز عنصرا هاما في تعزيز مبادرات ومقترحات تدابير بناء الثقة والنهوض بالتعاون المتبادل فيما بين دول كل منطقة . وهكذا أصبحت المراكز الاقليمية كيانات لمؤازرة السلم والامن الدوليين عن طريق تنفيذ أنشطة محددة على الصعيد الاقليمي . إن الاعمال التي تقوم بها هذه الهيئات ، والتي ترمي إلى تعزيز التفاهم وتضييق الهوة بين الخلافات ، وإجراء مناقشات صريحة ومخلصة ، وحفز دول المنطقة على الالتزام بالسلم - كلها تستأهل في جوهرها امتناننا .

ويتضمن مشروع القرار هذا ، في الفقرة الاولى من الديباجة ، إشارة إلى الولايات التي منحتها الجمعية العامة للمراكز الاقليمية . وتعرب الجمعية العامة في ديباجة مشروع القرار أيضا عن امتنانها للمساعدات المالية التي تلقتها هذه المراكز من الدول الاعضاء في هذه المنظمة ، وللمساهمات التي قدمتها مختلف المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في صناديقها الاستثمارية .

وعلاوة على ذلك ، تشير الفقرة السادسة من الديباجة إلى الأنشطة التي اضطلعت بها المراكز في الونة الاخيرة ، والتي تميزت بالتعاون واسع النطاق من جانب جميع المشتركين في الحلقات الدراسية والمؤتمرات والمناقشات التي عقدت ، والتي أبرزت الالتزام الواضح لدول كل منطقة بالاهتمام الى حلول للمشاكل التي تمس منطقة كل منها . وفي الديباجة أيضا ، تحيط الجمعية العامة علما مع التقدير بتقرير الأمين عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١١٧/٤٤ واو . وفي هذا الصدد ، من دواعي سرورنا بمفلة خاصة أن نعترف بالدعم الذي يقدمه الأمين العام بحماس لأعمال المراكز ، ولإيمانه بتعيينه مديرا للمركز الاقليمي في لومي هذا العام ، واتخاذ الترتيبات اللازمة لتعيين مديرين لمركزي ليما وكاتماندو في المستقبل القريب . ونحن على ثقة بأن هذه التدابير تشكل في مجموعها عاملا هاما في اضطلاع هذه المراكز بأنشطتها المقبلة بفعالية .

وفيما يتعلق بمنطوق مشروع القرار ، تشجع الجمعية العامة في الفقرة الاولى المراكز الاقليمية على مواصلة الاضطلاع بدورها الهام ، عن طريق القيام بأنشطة تحظى

بالاتفاق المتبادل واهتمام دول كل منطقة ، وذلك في إطار الحملة العالمية لنزع السلاح الاوسع نطاقا .

وفي الفقرة ٢ ، تشني الجمعية العامة على الامين العام لدعمه الثابت لكل المراكز ، وتطلب اليه مواصلة جهوده سعيا إلى تنفيذ أحكام قرار الجمعية العامة ١١٧/٤٤ واو تنفيذا تاما .

وتتضمن الفقرة ٣ من منطوق القرار نداء الى الدول الاعضاء والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية لمواصلة الاسهام في الصناديق الاستثمارية لكل المراكز الاقليمية ، حتى تكفل قيام تلك المؤسسات بمهامها بفعالية .

وكما سيتبين بعد الاطلاع على المشروع الذي تقدمه الى اللجنة اليوم ، فإن هذا النص الذي اشتركت في تقديمه مجموعة الدول الافريقية ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي وعدد كبير من الدول الآسيوية ، ينبغي أن يحظى بطبيعة الحال بتوافق الآراء ، ومن ثم نأمل في اعتماده دون تصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطي الكلمة لممثل هونغارييا الذي سيقدم مشروع القرار A/C.1/45/L.38 .

السيد توث (هونغارييا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن وفود استراليا ، والمانيا ، وايران ، وتشيكوملوفاكيا ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والسويد ، ومصر ، والنمسا ، وهونغارييا ، وهولندا ، يشرفني أن أقدم مشروع القرار A/C.1/45/L.38 ، المعنون "حظر شن هجمات على المرافق النووية" .

وتدل قائمة المشتركين في تقديم مشروع القرار على أن حظر شن هجمات على المرافق النووية ، وانطلاق إشعاعات هائلة نتيجة لذلك ، مسألة تشكل مصدر قلق مستمر لبلدان مختلف الاقاليم ، على اختلاف أحجامها وكثافتها السكانية . وهم يتقاسمون الرأي بصفة عامة بأن مسألة حظر شن هجمات على مرافق نووية معينة هي مسألة قائمة بذاتها وتتطلب اتباع أسلوب مستقل في البحث عن الحلول . وفي الاعوام الاخيرة ، عولجت

هذه المسألة في العديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وكذلك واثق المؤتمرين الاستعراضيين الثالث والرابع لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

ويقدم مشروع القرار الحالي بأمل أن تكون المسألة التي يدور التساؤل حولها مرارا وتكرارا ليس مجرد مسألة الحاجة إلى هذا الحظر ، وإنما الطريقة التي يمكن بها تحقيق ذلك . ويوضح المشروع ذلك بأسلوب معتدل ومعقول ويحاول أن يقدم مخرجا من حالة الجمود الحالية .

لم يحرز حتى الآن أي تقدم ملموس في مفاوضات نزع السلاح متعددة الأطراف بشأن مسألة حظر شن هجمات على المرافق النووية . وعبر أعوام طوال من المناقشة ، لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح من التوصل إلى أكثر من وضع إطار هش لاتفاقية ، مع عدم إحراز أي تقدم بشأن المسائل الجوهرية الأساسية . لقد ثبت فشل المعالجة المتوازية مسألة الأسلحة الإشعاعية بالمفهوم التقليدي ومسألة حظر شن هجمات على المرافق النووية .

بيد أن هناك بعض التطورات الايجابية التي وقعت مؤخرا تشير توقعاتنا بأن فرص التوصل إلى حظر على شن الهجمات على المرافق النووية ، تتجه الآن إلى التغير على نحو موات . فالمجابهة بين الشرق والغرب تتلاشى بسرعة مفسحة الطريق أمام بزوغ شكل جديد من المشاركة والتعاون . إن اتفاقية الإخطار المبكر عن وقوع حادث نووي ، واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي هما دليان واضحان على الإدراك المتزايد للأخطار الجسيمة المترتبة عن انطلاق مواد مشعة . وفي مجال نزع السلاح ، تعدّ معاهدة إزالة القذائف ذات المدى المتوسط والمدى الأقصر ، ومحادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية خطوتين هامتين من الناحية السياسية تنطويان على امكانيات جيدة . وبالتوصل إلى اتفاق بشأن القوات المسلحة التقليدية في أوروبا وهو ما ينتظر أن يتحقق قريبا ، وبقرب إجراء مفاوضات بشأن الأسلحة النووية التكتيكية ، يتلاشى الآن بسرعة مبرر الاحتفاظ ببعض الخيارات العسكرية الرهيبة . وأن تناول مسألة حظر شن هجمات على المرافق النووية بطريقة تطلعية إلى الامام في المؤتمرات

الاستعراضية لمعاهدة عدم الانتشار لا يعد من قبيل المصادفة ، بل هو انعكاس لهذه الاتجاهات الايجابية .

ينبغي مشروع القرار المعروف أمامنا الآن على الانجازات ذات الملة التي حققها المؤتمر الاستعراضي الرابع لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وقد أكد المشاركون في المؤتمر مرة أخرى على أن الأطراف لها الحق في التمتع باستخدام الطاقة في الأغراض السلمية ، وعليها التزام باحترام هذا الحق . إن هذا الحكم ، وهذه المسؤوليات الملقة على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية حيال البلدان التي تعهدت ألا تستحدث أسلحة نووية تنطوي ضمنا على تمكين المرافق النووية الخاضعة للضمانات من الاستمرار في عملها دون عائق . وقد اشتركت وفود عديدة في الرأي القائل بأن توفير هذه التأكيدات للدول الأطراف من شأنه أن يعزز النظام ذاته ، ويجعله أكثر اجتذابا للدول التي لم تصبح بعد أطرافا في هذا الترتيب الدولي .

وعلى الرغم من عدم التوصل إلى اتفاق بشأن الاعلان الختامي ، فقد شهد المؤتمر مناقشة مكثفة حول تلك المسألة . وكان النهج العام للدول المشتركة هو حسن التقبل إلى حد كبير مما يشير إلى إمكانية إحراز مزيد من التقدم . وقد تناول مشروع الوثيقة الختامية هذه المسألة بأسلوب تطلعي إلى الامام وبناء ، وذلك في جملة أمور ، بدعوة المشاركين إلى دراسة فكرة عقد مؤتمر دبلوماسي مستقل بغية تعزيز اللوائح والأنظمة الحالية في القانون الانساني الدولي . ويجدر بنا أن نذكر بأن هذا الجزء من مشروع الاعلان قد حظي بالتأييد بتوافق الآراء ، ويرى الكثيرون في هذا تطورا هاما . ونحن نود الحفاظ على توافق الآراء هذا ، وأن نجعل العناصر الأساسية الخامسة به مقبولة أكثر فأكثر للبلدان التي شئت الظروف أن تكون خارج إطار هذا المؤتمر .

وبالنيابة عن مقدمي مشروع القرار هذا ، أود أن أعرب مرة أخرى عن التزامنا بمسألة حماية المنشآت النووية ، وأن أكرر التأكيد على قناعتنا بأن الحل المبكر لهذه المسألة أمر ضروري ويمكن في ظل الظروف الحالية . ونحن نعتقد أن فكرة المؤتمر الدبلوماسي المستقل المقترن باتخاذ خطوات هامة مثل تدابير بناء الثقة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف واستعراض السياسات العسكرية فكرة يجب أن تتاح لها الفرصة لتثبت أنها جاءت في أوانها . ونعتقد أيضا أن النظر الوافي في هذه الفكرة سيفتح آفاقا مفعمة بالأمل لايجاد حلول ملائمة لمشكلة حظر شن هجمات على المنشآت النووية ، مما قد يؤدي إلى تدمير هائل نتيجة لانطلاق المواد الاشعاعية .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل الصين

ليعرض مشروع القرارين A/C.1/45/L.6 و L.7 .

السيد هو جيتونغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : أود أن أعرض

على اللجنة الاولى مشروع القرارين المقدمين من وفد الصين ، وهما مشروع القرار A/C.1/45/L.7 المطروح في إطار البند ٥٦ (ه) من جدول الاعمال والمتعلق بنزع السلاح النووي ، ومشروع القرار A/C.1/45/L.6 المطروح في إطار البند ٥٦ (د) من جدول الاعمال والمتعلق بنزع السلاح التقليدي .

وفقا لقرارات الجمعية العامة ودورتها الاستثنائية المكركة لنزع السلاح ، نجد أنه في حين أن نزع السلاح العام والكامل يعتبر الهدف الاساسي للمجتمع الدولي ، فإن نزع السلاح النووي يحظى بأولوية على جدول أعمال نزع السلاح . كما أن عملية نزع السلاح التقليدي تعد أيضا من المهام ذات الاهمية في ميدان نزع السلاح . وقد تم التأكيد والتشديد على ذلك مرة أخرى في مشروع إعلان التسعينات العقد الثالث لنزع السلاح ، الذي وضعته هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح هذا العام والذي ستعتمده الجمعية العامة في دورتها الحالية .

وما فتئت حكومة الصين تنتهج سياسة خارجية مستقلة للسلم ، وتبذل جهودا دؤوبة مع غيرها من أعضاء المجتمع الدولي في سبيل نزع السلاح العام الكامل وكفالة السلم والامن الدوليين . وبغية النهوض بعملية تحقيق نزع السلاح النووية والتقليدي ،

دأبت الصين لمدة أربع سنوات متعاقبة على تقديم مشاريع قرارات تتعلق بنزع السلاح النووي والتقليدي ، اعتمدتها الجمعية العامة بتوافق الآراء ، وبذلك تكون قد عبّرت عن التطلع المشترك للمجتمع الدولي بالنسبة لهاتين القضيتين الرئيسيتين . وبالنيابة عن الوفد الصيني أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن خالص شكرنا لكل الوفود الأخرى لما قدمته من تأييد وتعاون وما بذلته من مساعٍ مشتركة طوال السنوات السابقة . ويمر العالم في الوقت الحالي بتغيرات هائلة وعميقة ، ويواجه المزيد من التحديات والفرص . ومنذ انعقاد الدورة الأخيرة للجمعية العامة ، أحرز ولا يزال يحرز المزيد من التقدم في ميدان نزع السلاح النووي والتقليدي ، بفضل المساعي المبذولة على الأصعدة الثنائية والإقليمية والعالمية . وهذا أمر نرحب به بالغ الترحيب . وفي الوقت ذاته ، علينا أيضا أن نعي أن عالم اليوم لا يتمتع بالهدوء والطمأنينة وأن سباق التسلح لا يزال قائما على قدم وساق . ففي ميدان نزع السلاح ، لا تزال هناك مهام كبيرة لابد من إنجازها ، كما أن هناك شوطا طويلا يتعين أن يقطعه المجتمع الدولي . كل هذا يتطلب أن تبذل كل الدول الأعضاء جهودا لا هوادة فيها وأن تقدم المزيد من الاسهامات . وكما أثير ، بحق ، في مشروع إعلان التسعينات العقد الثالث لنزع السلاح فإنه فيما يتعلق بالميدان النووي سيتعين علينا في هذا العقد الجديد :

"أن نواصل على وجه الاستعجال إجراء تخفيض مبكر في الأسلحة النووية والعمل على القضاء على الأسلحة النووية في خاتمة المطاف" . (A/45/42) ،
الفقرة ٣٥ - والاقتباس من الفقرة "١٠" - (١٤)

"وفي الميدان التقليدي ، يجب أن نسعى إلى تخفيض الأسلحة والقوات المسلحة في جميع مناطق العالم ، ولاسيما المناطق التي يبلغ فيها تركيز الأسلحة أعلى المستويات" . (المرجع نفسه)

وعلى ذلك ، قررت الصين أن تقدم مرة أخرى هذا العام مشروع قرارين يتعلقان بنزع السلاح النووي والتقليدي . ويحدونا أمل وطميد في أن يتسنى لنا - بفضل التعاون المتضافر مع كل الدول الأعضاء وبناء على ما تم إنجازه حتى الآن - الحفاظ على الاتجاه الإيجابي في نزع السلاح وتعزيزه ، والسعي من أجل إحراز المزيد من التقدم .

وبغية تحقيق هذه الغاية المشتركة ، قام وفد الصين - منتهاج أسلوبا فعالا وعمليا ، ومنتخذا موقفا بناء وتعاونيا - بإجراء مشاورات مستفيضة مع مختلف البلدان . وقبل تقديم مشروع القرارين بوقت طويل ، سعينا إلى معرفة آراء شتى الأطراف بشأنهما وبذلنا قصارى جهدنا لنقبل كل الاقتراحات الايجابية والمعقولة . وقد ساعد ذلك على جعل مضمون مشروع القرارين ايجابيا وواقعيًا ومتوازنا وعمليا ، وبالتالي معبرا بشكل أفضل عن التقدم المحرز بالفعل وعن الحالة الراهنة في ميدان نزع السلاح . وعلى هذا ، فإن مشروع القرارين - أي الوثيقتين A/C.1/45/L.6 و A/C.1/45/L.7 - المطروحين أمام ممثلي الدول قد جاء نتيجة ل مشاورات متكررة بين الصين وشتى الأطراف المعنية

ومن الواضح أن هذين النصين يتضمنان الكثير من السمات المميزة . فعلى سبيل المثال ، تمت صياغتهما على أساس القرارين المعتمدين بتوافق الآراء في الدورة السابقة للجمعية العامة دون ادخال أية تغييرات جوهرية فيهما . ومقصداهما وأفكارهما الأساسية هي نفس المقاصد والأفكار التي وردت في قراري العام الماضي . ثانيًا ، يتطابق النيمان الجديدان مع الموقف المبدئي لدول عدم الانحياز ومع المضمون الأساسي لمشاريع القرارات ذات الصلة المقدمة من تلك الدول . ويؤيد المشروعان المعروفان النتائج التي أحرزتها هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح هذا العام ، ويعتمدان نفس العبارات المستخدمة في الوثائق المعتمدة بتوافق الآراء في هيئة نزع السلاح .

وعلاوة على ذلك ، يعرب مشروع القرارين عن التغييرات الجديدة في العلاقات السوفياتية - الأمريكية وفي العلاقات بين الشرق والغرب . ويحيطان علما مع الترحيب بالتقدم الجديد المحرز في المفاوضات الثنائية بشأن خفض الأسلحة الاستراتيجية ، وفي المفاوضات بشأن نزع السلاح التقليدي في أوروبا . كما حسنت صياغة اجزاء منطوق مشروع القرار الخاص بنزع السلاح التقليدي .

وأود أن أقول إنه دعما للجهود الرامية إلى اصلاح وترشيد عمل اللجنة الاولى ، فإننا سننظر إذا ما سمحت بذلك الظروف في المستقبل ، في طرح مشروع القرارين هذين بالتناوب كل سنتين . ويتضح ذلك في الفقرتين الأخيرتين من منطوق النصين المطروحين الآن أمام اللجنة .

لقد برهنت الحقائق على مر السنوات القليلة الماضية على أن الصين تقدم مشروع القرارين هذين بهدف العمل ، مع المجتمع الدولي ، لإحراز المزيد من التقدم بشأن هاتين المسألتين الهامتين أي نزع السلاح النووي ونزع السلاح التقليدي بصفة تقديم إسهام جديد في سبيل صون السلم والأمن الدوليين ، في إطار جهد مشترك . ونأمل أن تحظى حسن نيتنا وروحنا التعاونية بالتفهم الكامل والاستجابة الايجابية من مختلف الأطراف ، وأن يحظى مشروع القرارين هذان بتأييد جميع الوفود المستمر هذا العام ، وأن تعتمدهما هذه اللجنة في الدورة الحالية للجمعية العامة بتوافق الآراء وذلك حتى نعبر عن أمنية المجتمع الدولي المشتركة وتمسكه بها .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل يوغوسلافيا

ليعرض مشروع القرارين A/C.1/45/L.4 و A/C.1/45/L.5 .

السيد كوتفسكي (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من دواعي

سروري أن أعرض ، نيابة عن البلدان غير المنحازة ، مشروع القرارين المعنوين "الملة بين نزع السلاح والتنمية" (A/C.1/45/L.4) و "المفاوضات الثنائية المتعلقة بالأسلحة النووية" (A/C.1/45/L.5) .

إن مشروع القرار المقترح المعني بالملة بين نزع السلاح والتنمية (A/C.1/45/L.4) ، ذو طابع إجرائي بالدرجة الاولى ، والغرض منه هو أن نرحب بتقرير الأمين العام وبالإجراءات المتخذة وفقا للوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية ، وأن نطلب الى الأمين العام أن يواصل اتخاذ الإجراءات الرامية الى تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر في عام ١٩٨٧ .

وفي مشروع القرار ، يطلب الى الأمين العام أن يقدم تقريراً الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين . وأن يُدرج هذا البند في جدول الأعمال المؤقت للدورة القادمة .

إن البلدان غير المنحازة ، التي أقوم بعرض مشروع القرار نيابة عنها ، تولي أهمية فائقة لهذه المسألة ، ولاسيما في ظل الظروف الدولية الراهنة التي توفر آفاقاً

واقعية للتنفيذ الكامل لبرنامج العمل المعتمد في المؤتمر الدولي . وأود ، في هذا الإطار ، أن أشير مرة أخرى الى أن رؤساء الدول أو الحكومات قد أكدوا في الإعلان الصادر عن مؤتمر القمة التاسع للبلدان غير المنحازة في بلغراد أنه يتعين :

"علينا أن ننظر الى العلاقة الوثيقة في ما بين نزع السلاح والتنمية
كإسهام في المجهودات الواسعة لإعطاء التنمية الاقتصادية الاسبقية على
الاولويات المغروضة من قبل السباق الخطير وغير المتعقل لحيازة القوة
العسكرية" (A/44/551 ، ص ١٢ ، فقرة ٥)

ويحدونا ويطيد الامل في أن تعتمد اللجنة النم المقترح دون تصويت ، نظرا لما
لهذه المسألة من أهمية استثنائية .

وإذ أعرض مشروع القرار (A/C.1/45/L.5) المتصل بالمفاوضات الثنائية
المتعلقة بالأسلحة النووية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، أود أن أركز
على أن هذه المسألة ظلت محور انتباه البلدان غير المنحازة منذ نشأة حركتنا . إن
الأهمية العظمى التي نوليها دوما لهذه المسألة ، يمكن أن تدلل عليها حقيقة أن
البلدان غير المنحازة ، قد وجهت ، منذ وقت طويل يرجع الى عام ١٩٦١ أي في مؤتمرها
الاول الذي عقد في بلغراد آنذاك ، أولى رسائلها الى رئيس الوزراء خروشوف والرئيس
كيندي وهي رسالة طلبت فيها - ضمن جملة أمور - من الاتحاد السوفياتي والولايات
المتحدة :

"أن يجددا مفاوضاتهما بغية إزالة خطر نشوب الحرب في العالم ،
وتمكين البشرية من السير على طريق السلم" .

وقد برهن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة حقا بتوقيعهما على معاهدة
إزالة القذائف النووية المتوسطة المدى والاقصر مدى ، والتصديق عليها وتنفيذها ،
وبغير ذلك من الخطوات التي اتخذها في مجال نزع السلاح الثنائي ، إنها شرعا
بالفعل في السير على ذلك الدرب . لذا ، لا بد من الترحيب بمفاوضاتهما الخاصة بنزع
السلاح والثناء عليها .

وفي مشروع القرار ، نركز تركيزا خاصا على أهمية البيان المشترك الذي أدلى به رئيسا الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في ١ حزيران/يونيه عام ١٩٩٠ ، حيث كررا عزمهما على إبرام اتفاق خفض الأسلحة الاستراتيجية (متارت) في أسرع وقت ممكن . ونؤكد أيضا على أهمية التوقيع والتصديق على بروتوكولات معاهدتي عام ١٩٧٤ ، وعام ١٩٧٦ ، لحظر التجارب النووية .

ويتناول مشروع القرار أيضا الحاجة الى التوصل الى اتفاقات جديدة في مجالات أخرى من مجالات نزع السلاح ، لاسيما فيما يتعلق بحظر التجارب النووية ومنع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

وفي نفس الوقت ، وإلى جانب ما لتلك المفاوضات من أثر ايجابي لا خلاف عليه بالنسبة لعملية نزع السلاح الشاملة ، تود البلدان غير المنحازة ، التي أتكلت نيابة عنها ، أن تشير مرة أخرى في هذه المرحلة الى الرابطة التي لا تفصم بين المفاوضات الثنائية والمتعددة الاطراف ، والتي ينبغي أن تكون مكملة لبعضها البعض وأن تعزز كل منها الأخرى . وفي رأي البلدان غير المنحازة ، أن نزع السلاح لا يمكن أن يتحقق إلا بمشاركة كل البلدان - بغض النظر عن قوتها وحجمها - في هذه العملية .

وإذ نأخذ ذلك في الحسبان وكذلك الحقائق آنفة الذكر ، فإننا ندعو الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة أن يقوما - بالإضافة الى مواصلة العملية التي شرعا فيها - بإعلام الدول الأخرى الاعضاء في الأمم المتحدة بانتظام بكل الطفرات والتطورات الجوهرية في عملية نزع السلاح الثنائي .

وفي الختام ، أود أن أشير الى أننا نواصل اجراء مشاورات مكثفة مع مجموعة البلدان المقدمة لمشروع القرار A/C.1/45/L.35 وغيرها من الوفود المهمة . ويحدونا الأمل في أن تؤتي جهودنا المشتركة القادمة ثمارها وأن نتمكن من أن نتفق هذا العام على نص واحد ، لأننا نعتقد أنه يتعين على المجتمع الدولي - في ظل الظروف الدولية الراهنة ونظرا للتغيرات الشاملة - أن يتخذ موقفا متضافرا بشأن مسألة لها كل هذه الأهمية ، أي مسألة المفاوضات الثنائية المتعلقة بالأسلحة النووية .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الان لممثل

بيرو ، الذي سيعرض مشروع القرار A/C.1/45/L.48 .

السيد بينا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يتشرف وفد بلادي

بتقديم مشروع القرار A/C.1/45/L.48 المعنون "نزع السلاح التقليدي على الصعيد الاقليمي ، الى اللجنة الاولى .

إننا نعتقد ، أن المجتمع الدولي قد شرف بيرو ، بالاعتراف صراحة في مناسبات عدة بطبيعة بلادي المحبة للسلم ، وباعترافه بمفغة خاصة بمبادرات بيرو الرامية الى النهوض بنزع السلاح الاقليمي .

إن هذه المبادرات تقع في إطار التزام بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي الراسخ بمبادئ ميثاق الامم المتحدة ومعاييرها ، ورغبة تلك البلدان في القضاء على استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، إذ أن ذلك يوقع الفوضى في العلاقات بين الدول .

وقد برهنت على هذا معالم بارزة هامة مثل إعلان اياكوتشو لعام ١٩٧٤ ، واتفاقات اسكيبولاس ، والتزام اكابولكو ، وإعلان غالاباغوس ، وصك ماتشوبيتشو الصادر عن رؤساء بلدان الانديز .

إن منطقتنا ليست من بين أكثر البلدان تسلحا ويمكننا أن نقول بفخر إنه لا توجد في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وسائل متطورة من وسائل التدمير والإبادة الشاملة التي وضعت البشرية على حافة الغناء . إن مشاكلنا ذات طابع مختلف .

ومن ثم ، يكون من غير المقبول ، أنه بينما تناضل دول أمريكا اللاتينية لتوفر لشعوبنا حياة كريمة ، يجري في أجزاء أخرى من العالم تطوير أسلحة التدمير الشامل وتحسينها ، وهي التي تبتلع الموارد المالية اللازمة لتنمية جميع الشعوب ورفاهها . إن التنمية والسلم والرفاه والامن إنما تتعارض كلها تماما مع سباق التسلح الخطير . وهذا تناقض لا يعرف حدودا ، وسيكون من الخطأ محاولة حصر الامر في منطقة بمفردها في عالم مترابط ارتباطا وثيقا .

(السيد بيينا ، بيرو)

ولهذا ننظر برضا عميق للاهتمام الخاص الذي يولي مؤخرا لعمليات نزع السلاح الاقليمي . وهذا الاهتمام الخاص هو الذي مكّن وفد بلادي من أن يعمل عن كثب مع وفد بلجيكا في إعداد النص الذي صدر بوصفه الوثيقة A/C.1/45/L.44 . ونحن نعتقد أن هذا الجهد إنما يعلن من جديد عن هدفنا الرامي الى تحقيق مزيد من التعاون والانشطة المشتركة في المستقبل .

وبالمثل ، واستنادا الى المبادئ والاهداف التي سبق الاشارة اليها ، اشترك بلدي في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/45/L.51 ، الذي قدمه وفد باكستان البلد الذي تشرفت بيرو بأن شاطرته قضايا مشتركة في عديد من المناسبات ولاسيما في مجال نزع السلاح الاقليمي .

وفي الإطار نفسه تتقدم بيرو بمشروع المقرر الوارد في الوثيقة A/C.1/45/L.48 ، الذي يستهدف الإبقاء على موضوعات نزع السلاح التقليدي على المستوى الاقليمي مدرجة على جدول الاعمال المؤقت للدورة المقبلة للجمعية العامة . وقد وضعنا في اعتبارنا التطورات الهامة التي حدثت في هذا الميدان وتعاطم امكانية تناول ذلك البند في الدورة المقبلة لهيئة نزع السلاح . وهذا من شأنه أن يمكننا من صياغة الوثيقة ذات الصلة على أساس ذلك التقدم .

وبالمثل ، يتيح مشروع المقرر هذا للجمعية العامة الفرصة للترحيب بتقرير الأمين العام المتضمن للآراء التي أعربت عنها مختلف الدول بشأن البند ، ولدعوة الدول التي لم تبلغ الأمين العام بآرائها أن تفعل ذلك الآن . وسيكون من المفيد جدا لآعمال هذه اللجنة ، وكذلك لآعمال هيئة نزع السلاح ، لو أدرج هذا البند في جدول أعمال عام ١٩٩١ .

وفدي مقتنع بأهمية آراء الدول الاعضاء ، في هذا الصدد ، كعنصر جوهري في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للنظر في جميع جوانب نزع السلاح التقليدي على المستوى الاقليمي ، على نحو منصف وجيد التوازن .

ترى اللجنة أن النص الذي يقدمه وفدي نص إجرائي في طبيعته . وهذا ما جعلنا نتعشم أن يعتمد دون تصويت . وتتجه نيتنا في العام القادم الى أن نتخذ نفس الموقف المخلص المتمسك بالاحترام في العمل مع الوفود الاخرى من أجل الإعداد لنص يعبر عن أوسع قدر من المشاركة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل

العراق ليقدّم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/45/L.11 .

السيد مالك (العراق) : ضمن البند ٥٨ (ج) من جدول الاعمال المعنون "حظر تطوير وانتاج وتكديس واستعمال الاسلحة الإشعاعية" ، لي الشرف أن أقدم مشروع القرار المنشور بالوثيقة (A/C.1/45/L.11) نيابة عن وفود الاردن واليمن ووفد بلادي العراق .

على الرغم من أن الإنسان بدأ يتعرف ويتعرض بشكل متزايد لآخطار الإشعاع منذ اكتشاف الأشعة المعروفة بأشعة إكس ، أي قبل اكتشاف ظاهرة النشاط الإشعاعي وقبل عصر الذرة ، الذي بدأ بعد عام ١٩٣٨ ، فإن الوعي بما يسببه الإشعاع من مخاطر على الإنسان والبيئة قد تعاظم بصورة كبيرة بعد حملة التسابق على إجراء التفجيرات النووية في الجو وانتشار الإشعاعات الناتجة عن هذه التفجيرات الى معظم أرجاء الكرة الأرضية . وقد كان قلق العالم المتزايد من تأثير الإشعاع على صحة الإنسان وسلامة بيئته أحد العوامل المهمة التي أدت الى منع تجارب الاسلحة النووية في الجو .

إن جهود المجتمع الدولي لم تتوقف عند هذا الحد . بل إنها امتدت الى السعي ، ضمن إطار المفاوضات المتعددة الاطراف في مؤتمر نزع السلاح وفي الامم المتحدة ، الى إيجاد اتفاقية دولية من شأنها أن تحرم تطوير وانتاج وتخزين واستخدام الاسلحة الإشعاعية باعتبارها أسلحة خطيرة ذات دمار شامل وذات طبيعة غير تمييزية .

لقد رافق هذه الجهود إدراك متزايد بأن مثل هذه الاتفاقية ستكون ناقصة وغير متكاملة اذا لم تأخذ بالحسبان تحريم الهجوم المسلح على المنشآت النووية العاملة التي تحتوي على مواد نووية مشعة ، وذلك لأن مثل هذا الهجوم يؤدي حتما الى إطلاق كميات من المواد المشعة في الجو ، وتكون نتائجه بذلك موازية لنتائج الحرب الإشعاعية ، حتى وإن تم الهجوم بأسلحة تقليدية .

لقد بلورت السويد هذه القناعة الدولية في مقترحها الذي قدمته عام ١٩٨٠ الى مؤتمر نزع السلاح ودعت فيه الى توسيع إطار بروتوكول جنيف لعام ١٩٧٧ الملحق باتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ بحيث يشمل حظر الاعتداء على المنشآت النووية نظرا لما يترتب على ذلك من إطلاق قوى خطيرة .

وبعد حادث الاعتداء الصهيوني المسلح على مفاعل تموز العراقي عام ١٩٨١ ، قدم فريق الخبراء الذي عينه الامين العام للأمم المتحدة تقريراً عام ١٩٨٣ ، نشر في الوثيقة A/38/337 جاء فيه :

"إن الهجوم المتعمد باستخدام الاسلحة التقليدية أو النووية على محطات الطاقة النووية وبعض المنشآت النووية الأخرى يسبب انبعاث كميات هائلة من المواد المشعة مما ينتج عنه تلوث إشعاعي لمناطق واسعة . وإن أي هجوم على المفاعلات النووية له نتائج وخيمة ليس على الدولة التي تعرضت للهجوم فحسب بل أيضاً على الدول المجاورة ، لأن مواد إشعاعية ستنبعث من موقع الهجوم وستنتقل عبر حدود الدولة التي تعرضت للهجوم" . (A/38/337 ، ص ٤٥)

إن مشروع القرار المعروض على اللجنة بالوثيقة A/C.1/45/L.11 يشابه مشروع القرار الذي اعتمدته اللجنة في العام الماضي . إن إعادة عرض الأمر مجدداً أمامكم إنما يعبر عن عدم ارتياحنا لعدم إحراز أي تقدم على طريق تحريم الهجوم المسلح على المنشآت النووية في مؤتمر نزع السلاح . كما يعبر عن اهتمامنا البالغ بهذا الأمر . هذا الاهتمام الذي نأمل أن تدعمه اللجنة الأولى الموقرة وذلك باعتماد مشروع القرار المعروض والتصويت لصالحه .

إن الفقرات الأربع العاملة في القرار تتناول أولها تكرار حقيقة كون الاعتداء المسلح ، مهما كان نوعه ، على المنشآت النووية يعادل في آثاره استخدام سلاح إشعاعي . ولقد أصبحت هذه الحقيقة واضحة تماماً في أعقاب الحادث المؤسف الذي وقع في أحد المفاعلات في تشرنوبيل . وقد شهد العالم كيف انتشر الإشعاع إلى أماكن بعيدة عن موقع الحدث وتسبب في تلوث البيئة بدرجات متفاوتة .

أما الفقرة الثانية فهي دعوة مكررة إلى مؤتمر نزع السلاح بأن يكشف جهوده من أجل الوصول إلى اتفاقية مبكرة بهذا الصدد .

الفقرة الثالثة تؤكد الطلب إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقديم الدراسات الفنية التي تساعد مؤتمر نزع السلاح في الوصول إلى الاتفاقية المطلوبة .
إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي الجهة المؤهلة فنيا لتقديم مثل هذه الدراسات وقد تجمعت لديها معلومات وخبرات واسعة نتيجة الدور الذي قامت به بمتابعة الحوادث النووية المتعددة التي وقعت في أجزاء مختلفة من العالم الصناعي . كما أنها استطاعت ، في أعقاب حادثة تشيرنوبيل ، وضع اتفاقيتين دوليتين في زمن قياسي وقصير ، وهما اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي ، واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي . لذلك فإن من غير المعقول ألا توظف هذه الخبرة الكبيرة في مساعدة أعمال مؤتمر نزع السلاح .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لأمين اللجنة .
السيد خيراضي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط اللجنة علماً بأن الدول التالية قد انضمت إلى مجموعة الدول المقدمة لمشاريع القرارات التالية : A/C.1/45/L.15 ، كوستاريكا ؛ و L.46 ، سنغافورة ؛ و L.49 ، كوستاريكا ؛ و L.51 ، تركيا والنرويج ؛ و L.53 ، البرتغال ؛ و L.54 ، نيوزيلندا .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥